



٢٦ مايو ٢٠١٤

المحترم

إدارة التوثيق والمعلومات	
١٤	الفصل التشريعي
٢	دور الإنعقاد
٤٦٩	رقم الوثيقة

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة بند جديد برقم (٥) إلى المادة (٢٨ مكرراً د) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

سعدون حماد العتيبي

يعال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأضداد

طه حسين
رئيس اللجنة



اقتسراح بقانون
بإضافة بند جديد برقم (٥)
إلى المادة (٢٨ مكرراً د) من القانون
رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

- مادة أولى -

يضاف بند جديد برقم (٥) إلى المادة (٢٨ مكرراً د) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه نصه كالاتي :

٥- يمنح المواطنون الراغبون في شراء سكن ولا يحتاجون للترميم مبلغ (٣٠) ألف دينار كويتي نقداً.

- مادة ثانية -

تسري أحكام هذا القانون على الراغبين في شراء سكن بعد العمل بهذا القانون.

- مادة ثالثة -

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

- مادة رابعة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة بند جديد برقم (٥) إلى المادة
(٢٨ مكرراً د) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣
في شأن الرعاية السكنية**

صدر القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤ بإضافة مادة جديدة برقم (٢٨ مكرراً د) إلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية بالمخالفة لأحكام الدستور وبخاصة المواد (٧ و ٨ و ٩ و ٣٠) منه ، وذلك لتميزه بين المواطنين ومنحه الحاصلين منهم على قرض للبناء بقيمة (٧٠) ألف دينار مواداً مدعومة بقيمة (٣٠) ألف دينار كويتي ، كما يخصص للحصول على قرض (٧٠) ألف دينار لشراء سكن - في حالة حاجته للترميم - رصيد من المواد المدعومة بقيمة لا تتجاوز (٣٠) ألف دينار كويتي ، بينما يقتصر قرض المواطن الذي يرغب في شراء سكن ولا يحتاج للترميم مبلغ (٧٠) ألف دينار فقط لا غير ، على أن يعيدها كاملة للبنك دون أن يتم منحه أي دعم أو مبلغ إضافي.

ولما كانت مقتضيات العدالة ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين تحتم منح الحاصلين على قرض لشراء سكن ولا يحتاجون للترميم مبلغ (٣٠) ألف دينار كويتي نقداً.
لذا أعد هذا الاقتراح بقانون للمساواة بين المواطنين في منح هذا القرض.